

المجتمع المدني ضامن لإنجاح العدالة الانتقالية في ليبيا

تونس : قامت المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب والمجلس الوطني للحريات العامة و حقوق الإنسان بتنظيم ورشة تدريبية عن المساعدة القانونية لضحايا التعذيب و وسائل تعزيز المجتمع المدني الليبي

أقامت المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب في الفترة من ٢٦ الى ٢٩ أكتوبر ٢٠١٣ في تونس دورتها التدريبية الثالثة ، بعنوان "تقديم المساعدة القانونية لضحايا التعذيب و وسائل تعزيز المجتمع المدني الليبي " في سياق دعمها للمجتمع المدني بليبيا . ونظمت الدورة بالتعاون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، ولجنة حقوق الإنسان في المؤتمر الوطني العام ، والشبكة الليبية للمحامين ، وائتلاف المدافعين عن حقوق الإنسان و نقابة المحامين في بنغازي . و ضمت الدورة مشاركين من جميع أنحاء ليبيا و قد شارك بها ٢٥ محام ، وعضوين من البرلمان ، فضلا عن عضوين من المجلس الوطني لحقوق الإنسان.



تكون التدريب من ورش للعمل وحلقات للنقاش، و تدريبات عملية، تناولت الإطار القانوني الدولي للقضاء علي التعذيب وسوء المعاملة، وكيفية إنشاء ملفات كاملة لتسهيل وصول الضحايا للعدالة ، بما في ذلك جمع الوثائق القانونية والطبية اللازمة. سهلت ورشة العمل تبادل الخبرات بشأن إنشاء مثل هذه الحالات للضحايا الذين عانوا التعذيب والاعتصاب فيما يتعلق بالآليات الإقليمية والدولية ذات الصلة لاستقبال الشكاوى الفردية، وكذلك الطرق المثلى التي يمكن المحامين والمدافعين من تكوين جمعيات أهلية قادرة على تعزيز حماية الضحايا ومنع انتهاكات حقوق الإنسان.

وترأس الجلسة الأولى من ورشة العمل من قبل الدكتور جمعة عتيقة، النائب السابق لرئيس المؤتمر الوطني العام، والسيد فرج العجيلي، ممثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيدة إيتسام سعد ستيتة، عضو لجنة حقوق الإنسان في المؤتمر الوطني الليبي، وكذلك الأستاذ أحمد نشاد، رئيس نقابة المحامين ببنغازي. و خلال هذه الدورة نوقشت الجوانب التاريخية لمنع التعذيب وإقامة العدالة الانتقالية للقضاء على "ثقافة الانتقام" التي انتشرت بعد الثورة ، فضلا عن التفاعل الأمثل مع المجتمع المدني الليبي والدولي لإقامة سيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان في ليبيا.



وتابع التدريب، اثنين من الخبراء المصريين محمود قنديل، محامي و خبير بالآليات الدولية لحقوق الإنسان، والسيد نجاد البرعي، رئيس الشبكة المصرية للمساعدة القانونية لضحايا التعذيب في مصر ، مما سمح للمشاركين أن يتمكنوا من استخدام المعايير الدولية - لاسيما الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب (CAT) وبروتوكولها الاختياري (البروتوكول الاختياري لمناهضة التعذيب) ومع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وكانت أيضا فرصة لتبادل مثير للآراء بين المشاركين و الخبراء مع النهج والتجارب المختلفة المتعلقة بالوقاية و الحماية من التعذيب.

تم إختيار تونس من قبل المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب بليبيا والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، لعقد هذا التدريب من أجل تبادل الخبرات والتجارب مع مكتب المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب بتونس وشركائها من الجمعيات التونسية، والتي حققت نجاحات في تونس مثل إنشاء شبكة فاعلة من المحامين و الأخصائيين الإجتماعيين لتقديم المساعدة القانونية و الإجتماعية لضحايا التعذيب في جميع أنحاء تونس، وإلى اعتماد البروتوكول الاختياري في تونس مما أدى إلى قانون تونسي و الذي نص

على وضع آلية وطنية للوقاية من التعذيب و أيضا الحصول على ضمانات لاحترام حقوق الإنسان في إطار التشريع الجديد لمكافحة الإرهاب، التي يجري اعتماده في تونس.



توجت هذه الورشة بالإعلان عن إنشاء اثنين من جمعيات المجتمع المدني الليبي: الشبكة الليبية للمحامين التي يرأسها السيد صلاح يوسف وانتلاف المدافعين عن حقوق الإنسان، التي يرأسها السيد سامي عمارة. هذه الدورة التدريبية هي جزء من جهود تتواصل منذ ٢٠١٢ من قبل المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب لتعزيز وصول الضحايا إلى العدالة، وبناء قدرات متخصصة للمجتمع المدني لمكافحة التعذيب وسوء المعاملة والدعوة للإصلاحات للوقاية من التعذيب في ليبيا.

تم إقامة هذه الورشة بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي

